وجـهـات نـظـر

توازن النقائض في الحراك الاقتصاديّ العربيّ الفلسطينيّ في الداخل

باسل غطاس*

نعالج في هذه المقالة موضوعتين في منتهى الخطورة والحساسية تواجهان الاقتصاد العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وتشكّلان معًا ثنائيّة نموذجيّة من الثنائيّات المستحيلة التي يعيشها العرب الفلسطينيّون في إسرائيل.

الموضوعة الأولى تتلخّص في ضرورة الاندماج في الاقتصاد الإسرائيليّ والتكامل معه كشرط لتحقيق النموّ الاقتصاديّ ومحاربة الفقر وتحقيق المساواة بصورة عامّة. الموضوعة الثانية تتلخّص في ضرورة التكامل الاقتصاديّ مع العالم العربيّ، وفي إيلاء نسج الوشائج والعلاقات الاقتصاديّة العمليّة المثمرة أهمّيّة خاصّة، وذلك كإستراتيجيّة مهمّة للنموّ الاقتصاديّ والبقاء والتطوّر في الوطن ومواجهة هجرة العقول إلى الغرب، والقيام بذلك دون الوقوع في مطبّات التطبيع. وهذا ليس بالأمر السهل بتاتًا، بَيْدَ أنّه ليس بالمستحيل كذلك.

لا يخفى على القارئ ما في هذه الثنائيّة من تناقض بنيويّ ككثير من تناقضات وجودنا في وطننا، وكوننا مواطنين في الدولة التي قامت على أنقاضه وتعلن عن نفسها دولة يهوديّة. فمن الواضح أنّ توتّر البعدين القوميّ والمدنيّ في وجودنا وتصرّفنا ومسلكيّاتنا على المستوى الفرديّ والجماعيّ يصل إلى أقصاه في المجال الاقتصاديّ. والمفارقة أنّ سهولة فضّ التوتّر هي كذلك في الموضوع الاقتصاديّ؛ إذ يبدو -ولو للوهلة الأولى- أنّ البعد المدنيّ هو الأقوى، ففيه تتمثّل لقمة العيش والتعليم والقبول للجامعة وصولاً إلى الاستهلاك والتبادل التجاريّ وما لا يُحصى من القضايا الحياتيّة المصيريّة التي تسمّى معًا "الاقتصاد العربيّ"، والتي تجري بوتيرة عالية من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الاقتصاد الإسرائيليّ. السؤال، إذًا، ليس حول وجود أو ضرورة هذا التفاعل وهذا الارتباط، وإنّما حول طبيعته ودرجة تحكّمنا أو على الأقلّ فعْلنا فيه، ومدى قدرتنا على مراكمة

الفوائد وتحصيل نقاط القوّة من أجل البناء والإنتاج والدخول إلى فروع اقتصاديّة جديدة، وإلى أسواق جديدة، وما إلى ذلك.

تشهد السنوات الأخيرة طفرة من المبادرات والبرامج الرسميّة التي تتحدّث عن التنمية الاقتصاديّة العربيّة. ومن الواضح أنّ هذه المبادرات تندرج في السياسة الاقتصاديّة العامّة، ولا سيّما مقتضيات انضمام إسرائيل إلى منظّمة التنمية والتعاون الدوليّ (OECD). يمكن القول كذلك إنّ سياق معظمها سياسيّ /أمنيّ بالمعنى الإستراتيجيّ، أي بمعنى أنّ تحسين وضع العرب الاقتصاديّ يبعدهم عن التيّارات الإسلاميّة ويجعلهم أكثر "إخلاصًا للدولة"، أو أقلّ استعدادًا للمغامرة بإنجازاتهم الاقتصاديّة من أجل أهداف قوميّة أو وطنيّة "متطرّفة". وفي الإمكان ربط هذه المبادرات كذلك بمخطّط تطبيق الخدمة الوطنيّة، أو ما يسمى ديموغاغيّة "تقاسُم الحمْل".

ومهما تكن نوايا هذه المبادرات أو سياقها، ومهما كان مصدرها (القطاع الخاصّ أم العامّ)، فعلينا - كمجتمع وكأفراد- أن نتعامل بإيجابيّة وبفاعليّة معها من خلال الاعتماد على أجندة خاصّة بنا ومن خلال مجموعة من القيم والمعايير نضعها نحن. فإنّ أيّ نتيجة اقتصاديّة تفضي إلى زيادة في مستويات التشغيل، خاصّة للأكاديميين العاطلين عن العمل، وبالتالي منع هجرة أيّ أكاديميّ واحد أو إنقاذ أيّ عائلة واقعة تحت خطّ الفقر أو تخفيف البطالة هي نتيجة إيجابيّة. لذا، لا يمكننا تجاهل هذه المبادرات، ولا يمكن أن ندير لها ظهورنا، فالعمليّة ستستمرّ بفعل المخطّط وبفعل قوى السوق، ناهيك عن أنّ البديل أسوأ. علينا أن نطرح ونكتسب وسائل التعامل مع الاقتصاد الحديث ونستغلّ هذه المبادرات لتطوير كوادر عربيّة في مجالات الإدارة والاستثمار، وعدم الاكتفاء بدور المهندس والتقنيّ أو العامل. وكذلك استغلال هذه المبادرات لتحفيز رأس المال المحلّيّ للتوظيف في مجالات جديدة، لا في العقارات فحسب.

أمّا في سياق الصراع على هُويّتنا وحقوقنا وعلاقتنا بالدولة، ومدى نجاح أو فشل الأسرلة، فهناك تقوم قضايا الصراع الرئيسيّة (وأهمّها السيطرة على الأرض، ومناطق النفوذ، ومسطّحات البناء، وقضايا أشمل -مثل طبيعة الدولة) بالدور الرئيسيّ. وهذه لن تُحَلّ بمبادرات اقتصاديّة، مهما بلغ شأنها. ومع ذلك، بالمنظور التاريخيّ، يكون المجتمع القويّ اقتصاديًّا والذي يتمتّع بحدّ أدنى من الموارد والمصادر البشريّة والماليّة، يكون بالتأكيد أقدر وأكثر كفاية في الدفاع عن هُويّته، وأقوى بالمطالبة بحقوقه وبإدارة الصراع عمومًا.

أمّا في ما يتعلّق بموضوع التعامل مع العالم العربيّ كفضاء اقتصاديّ حيويّ وإستراتيجيّ للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل، فإنّ هذا الموضوع يضعنا في تحدٍّ كبير لابتكار الوسائل والطرق التي من الممكن سلوكها لتحقيق نموّ نوعيّ في التبادل التجاريّ والاستثماريّ مع العالم العربيّ دون الوقوع في المحظور من التطبيع مع إسرائيل. وهذا -كما هو معروف- ليس بالأمر اليسير، ويعتقد الكثيرون أنّه أمر مستحيل.

رغم وعورة الطريق وتعقيداته، من الممكن توفير قاعدة متينة للحلّ إذا توافر عاملان أساسيّان؛ أوّلهما سياسيّ وقيميّ وثانيهما تنظيميّ.

يتطلّب العامل الأوّل ضرورة توفير اتّفاق عامّ -بل إجماعيّ كذلك- على الصُّعُد الرسميّة والشعبيّة كافّة في العالم العربيّ، وبقيادة ومبادرة فلسطينيّة، بضرورة التعامل الاقتصاديّ والعلميّ والثقافيّ مع العرب الفلسطينيّين في إسرائيل كقضيّة مشروعة بكونهم جزءًا من الشعب الفلسطينيّ والأمّة العربيّة. وهكذا فإنّ أيّ اتّصال يجري معهم يكون على أسس الشرعيّة هذه، وليس بسبب اتّفاقات السلام المختلفة الموقّعة بين إسرائيل وبعض الدول العربيّة. أمّا العامل الثاني، الذي تأتي أهمّيّته بعد توافر العامل الأوّل، فهو إيجاد الآليّة الإداريّة والتنظيميّة لضبط وتسهيل التعامل الاقتصاديّ بين العرب من الداخل مع العالم العربيّ على نحوٍ مباشر -وإنْ كان التنفيذ سيجري عبْر الأردنّ ومصر-. في هذا الصدد، يتبادر إلى الذهن إمكانيّات كثيرة أهمّها إقامة إطار تنظيميّ مهنيّ وتمثيليّ للقِطاع الخاصّ العربيّ. مثل هذا الإطار سيحظى باعتراف الدول والمنظّمات العربيّة بما فيها جامعة الدول العربيّة، ومن الطبيعيّ أن يتحوّل إلى القناة الشرعيّة لقيام أعضائها بأيّ نشاط اقتصاديّ مع العالم العربيّ، وستتحمّل المسؤوليّة لإصدار وثائق وشهادات مماثلة لشهادات المصدر بغية التأكيد على خلوّ أيّ نشاط اقتصاديّ يمرّ عبْرها من أيّ نشاط تطبيعيّ أو نوايا تطبيعيّة مع إسرائيل. في حالة تأسيس هذه المنظّمة من قِبَل كبار التجّار والصناعيّين العرب، وتمويلها عبْر رسوم العضويّة ورسوم مقابل خدماتها، ستكتسب مصداقيّة عالية، وبالتالي لن تحقّق النتائج المرجوّة إلاّ إذا قامت بعملها بمهنيّة وعلميّة عالية خدمة لأعضائها، من ناحية، وللحفاظ على نقاء سمعتها ومصداقيّتها في العالم العربيّ، من ناحية أخرى.

فهل سننجح في التغلّب على هذه التناقضات والتعامل معها في سبيل تحسين حالة الاقتصاد العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، دون التنازل عن الثوابت السياسيّة؟ وهل سيساعد الربيع العربيّ على تسريع أم تأخير أم تجميد أيّ إمكانيّة لتحقيق هذا؟

* **د. باسل غطاس:** خبير اقتصادي ومؤسس مجلة "مالكم" الاقتصادية.